وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأثنين، 19 يونيو 2023

أخبار الطاقة

أسواق النفط تفتتح اليوم بأمل مواصلة المكاسب بعد أسبوعين من الخسائر

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تفتتح أسواق النفط الخام في العالم اليوم الاثنين على أمل مواصلة آخر مكاسب الأسبوع الفائت التي محت أسبوعين متتاليين من الخسائر وسط زيادة الطلب على الطاقة في رقعة أكبر المستهلكين بما فيها توقعات نمو الطلب الصيني على الوقود ومخاوف تقلص إمدادات كبار المنتجين، ما ساهم في إغلاق تداولات الجمعة الماضية على ارتفاع مسجلة مكاسب أسبوعية، حيث استقر خام برنت عند 76.61 دولارا للبرميل، بينما تمت تسوية الخام الأميركي عند 71.78 دولارا، على الرغم من الضعف المتوقع في الاقتصاد العالمي واحتمال حدوث مزيد من الزيادات في أسعار الفائدة.

فيما حقق معيارا النفط الخام القياسيان برنت والأميركي مكاسب أسبوعية بنسبة 2.4 ٪ و2.3 ٪ على التوالي، ارتفع النفط الأسبوع الفائت وسط آمال زيادة الطلب الصيني مع ارتفاع إنتاجية مصافي بكين في مايو إلى ثاني أعلى إجمالي على الإطلاق، وتوقع استمرار الطلب الصيني في الارتفاع خلال النصف الثاني.

ورصد التقرير اليومي لشركة اينرجي اوتلوك ادفايزرز الأميركية تحرك شحنات نفطية من أكبر مصدر للنفط في العالم، السعودية حيث لوحظ رسو عشر ناقلات نفط تحمل نحو 20 مليون برميل من الخام السعودي عند مدخل قناة السويس في مصر. ويعد عدد الناقلات وكمية النفط الأعلى منذ الربع الثاني من عام 2020 عندما انهار سوق النفط بسبب إغلاق كوفيد مما أدى إلى انخفاض الطلب.

وفي حين أن هناك بعض التفسيرات، فمن المهم معرفة ديناميكيات ناقلات النفط العملاقة التي تمر عبر قناة السويس، حيث وللمرور بسهولة عبر القناة، تتوقف ناقلات النفط العملاقة القادمة من الخليج وتتجه شمالًا عند نقطة العين السخنة لتفريغ بعض شحناتها النفطية في خط أنابيب سوميد (خط أنابيب السويس-البحر الأبيض المتوسط) الذي ينقل النفط عبر خط أنابيب يتجه غربًا ثم شمالًا حول العاصمة المصرية، القاهرة، وصولاً إلى سيدي كرير على البحر الأبيض المتوسط.

ويمكن للناقلات إعادة تحميل الزيت من سيدي كرير، وتحتوي محطة سيدي كرير على 30 صهريج تخزين بسعة إجمالية تبلغ نحو 21 مليون برميل. وبحسب التقرير، إذا كان التخزين ممتلئًا، تتعطل ناقلات النفط العملاقة في العين السخنة. لكن، أتقنت عملاقة الطاقة، شركة أرامكو السعودية لوجستياتها لما يجب أن يحدث وسط تساؤلات هل أدى انخفاض الطلب إلى التراكم أم زيادة الطلب الأوروبي والأميركي الذي أدى إلى زيادة الشحنات؟ وهل شحنت أرامكو المزيد في يونيو قبل التخفيض الإضافي بمقدار 1 مليون برميل في اليوم في يوليو؟ بغض النظر، هناك شيء واحد واضح، وهو أن الاحتفاظ بهذه الناقلات في العين السخنة مكلف.

في جانب مخاوف تقلص العرض الروسي، نقلت وكالة الأنباء الروسية انترفاكس عن أرون كومار سينغ، رئيس شركة النفط والغاز الطبيعي الهندية المحدودة، قوله إن روسيا قد تمثل ما يقرب من ثلث واردات الهند من النفط بنهاية السنة المالية الحالية.

ونقل عن سينغ قوله في منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي «حصة واردات النفط الروسية، التي كانت أقل من 2 ٪ في 2021 / 2022، زادت عشرة أضعاف لتصل إلى 20 ٪ في سلة واردات النفط». وأضاف أن المستوى قد يصل إلى 30 ٪ بنهاية العام المالي 2023 / 24. وقال «بعد ذلك، ستنمو التجارة المضمونة بين البلدين بشكل أقوى وسيكون لروسيا دور رئيس تلعبه في ضمان أمن الطاقة في الهند». ولم تحدد إنترفاكس أطر السنة المالية 2023 / 24. وتعيد روسيا توجيه إمداداتها من الطاقة من الدول الغربية التي فرضت قيودًا وعقوبات على التجارة مع موسكو، بما في ذلك تحديد سقف لأسعار النفط، بعد غزوها لأوكرانيا، وتشتري الصين والهند معظم الطاقة الروسية المعاد توجيهها. وبلغت واردات النفط الخام الروسي من الهند، ثاني أكبر مستورد للخام في العالم، أعلى مستوى لها على الإطلاق في مايو، حيث انخرط المشترون في الإمدادات المخفضة، مما قلل الطلب على النفط من الشرق الأوسط وأفريقيا، وفقًا لتقديرات أولية من متعقبين للسفن. وفي مخاوف الإمداد، قالت شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز في بيان لها إن شركات الطاقة الأميركية خفضت هذا الأسبوع عدد منصات النفط والغاز الطبيعي العاملة للأسبوع السابع على التوالي للمرة الأولى منذ يوليو 2020. وانخفض عدد منصات النفط والغاز، وهو مؤشر مبكر للإنتاج المستقبلي، بمقدار 8 إلى 687 في الأسبوع المنتهي في 16 يونيو، وهو أدنى مستوى منذ أبريل 2022.

وقالت بيكر هيوز إن ذلك يضع العدد الإجمالي للعد التنازلي بمقدار 53 منصة، أو 7 ٪، خلال هذا الوقت من العام الماضي. وانخفضت منصات النفط الأميركية بواقع 4 إلى 552 هذا الأسبوع، وهو أدنى مستوى لها منذ أبريل 2022، بينما هبطت منصات الغاز 5 إلى 130، وهو أدنى مستوى منذ مارس 2022.

وفقدت منطقتان من الصخر الزيتي أربع حفارات هذا الأسبوع، بيرميان في تكساس ونيو مكسيكو، أكبر حوض نفطي في البلاد، ومارسيلوس في بنسلفانيا، وست فرجينيا وأوهايو، أكبر حوض للغاز في البلاد. وانخفض عدد الحفارات إلى 342 في بيرميان، وهو أدنى مستوى منذ سبتمبر 2022، و35 في مارسيلوس، وهو أدنى مستوى منذ مارس 2023، وفقًا لبيكر هيوز.

وقال مزود البيانات إنفيروس، الذي ينشر بيانات عدد الحفارات الخاصة به، إن عمال الحفر أضافوا أربع منصات في الأسبوع المنتهي في 14 يونيو، مما رفع العدد الإجمالي إلى 752، وظل العدد الإجمالي منخفضًا بنحو 28 منصة في الشهر الماضي وانخفض بنسبة 9 ٪ على أساس سنوي.

في وقت، تراجعت العقود الآجلة للنفط الأميركي بنحو 11 ٪ حتى الآن هذا العام بعد ارتفاعها نحو 7 ٪ في 2022. وفي غضون ذلك، تراجعت العقود الآجلة للغاز الأميركي 41 ٪ حتى الآن هذا العام بعد ارتفاعها نحو 20 ٪ العام الماضي.

وتراقب الأسواق هذا الأسبوع تصريحات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي قال يوم الجمعة إن القرارات التي اتخذتها مجموعة أوبك + لخفض إنتاج النفط «غير مسيسة» ولا تتعلق بما تسميه موسكو «عمليتها العسكرية الخاصة» في أوكرانيا. وقال بوتين في تصريحات لمنتدى سان بطرسبرج الاقتصادي الدولي «يجب أن أخبركم أن جميع القرارات المتخذة في إطار أوبك + لخفض الإنتاج هي قبل كل شيء ذات طبيعة غير مسيسة». وقال بوتين «هذا لا يتعلق بالعمليات العسكرية الخاصة لروسيا ولا ببعض الاعتبارات الأخرى»، مضيفا أن بيئة تسعير النفط الحالية مناسبة لروسيا. وأجرت أوبك + تخفيضات قدرها 3.66 مليون برميل يوميًا، بما يعادل 3.6 ٪ من الطلب العالمي، بما في ذلك مليونا برميل يوميًا تم الاتفاق عليها العام الماضي وتخفيضات طوعية قدرها 1.66 مليون برميل يوميًا تم الاتفاق عليها في أبريل.

كما قال بوتين إن روسيا تقدم خصومات مختلفة على نفطها في أسواق مختلفة. وقالت الولايات المتحدة إن التغييرات التي أجراها الكرملين على الطريقة التي يفرض بها ضرائب على مبيعات النفط فرضتها العقوبات الغربية على روسيا بشأن أوكرانيا وستؤثر على قدرتها على إنتاج النفط بمرور الوقت. وقال بوتين إن أسواق المبيعات الروسية التقليدية يتم استبدالها بأسواق أخرى حيث تقوم موسكو بتحويل تجارة النفط والغاز بعيدًا عن أوروبا. وقال بوتين «لا نرى كارثة هناك». وبعد اجتماع أوبك + في أوائل يونيو، أعادت مصادر أوبك الثانوية ضبط حصة إنتاج النفط الخام الروسي لعام 2024 عند 9.949 مليون برميل في اليوم، بزيادة من 9.828 مليون برميل في اليوم التي صدرت في البداية لروسيا في ختام الاجتماع. وتلقت أسواق النفط بعض الأخبار الجيدة النادرة من الصين الأسبوع الماضي، حيث خففت بكين سياستها النقدية وأصدرت حصص استيراد جديدة لمصافي التكرير، مما عزز الآمال بأن الطلب على النفط في البلاد سوف يرتد. ولأول مرة منذ عدة أسابيع، أدت البيانات الصينية الإيجابية لمصافي التكرير إلى دعم أسعار النفط، ولم يكن التوقيت أفضل بعد أن ألمح بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى المزيد من رفع أسعار الفائدة وارتفاع المخزونات الأميركية. ومن المفترض أن يؤدي إصدار الصين لحصص أعلى من واردات النفط وتخفيف السياسة النقدية لبكين إلى زيادة نشاط المصافي الصينية، مما يوفر بعض الطلب على النفط الذي تشتد الحاجة إليه. وترى وكالة الطاقة الدولية أن الهند أصبحت المحرك الرئيس للطلب على النفط، وستتفوق الهند على الصين بحلول عام 2027 كأكبر مصدر لنمو الطلب العالمي على النفط الخام، حيث يأتي 75 ٪ من النمو العالمي المستقبلي في 2023-2028 بشكل عام من الدول الآسيوية.

ولإعطاء دفعة جديدة لشراء المصافي الخاصة في الصين، أصدرت السلطات في بكين الدفعة الثالثة من حصص استيراد النفط الخام لعام 2023 بحجم إجمالي قدره 62.28 مليون طن، مما رفع إجمالي هذا العام إلى 194.1 مليون طن، بزيادة 20 ٪ على أساس سنوي. وفي الوقت الذي يستعد فيه المفاوضون العراقيون والأتراك لاستئناف المحادثات الفنية لاستئناف تصدير الخام من ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، فقد كلف توقف الشحنات لمدة 80 يومًا الحكومة الكردية بالفعل أكثر من ملياري دولار. وفي الولايات المتحدة، ونظرًا لأن الاحتياطي البترولي الاستراتيجي الأميركي لا يزال عند أدنى مستوى منذ عام 1983، يقال إن البيت الأبيض يأمل في إعادة شراء ما لا يقل عن 12 مليون برميل هذا العام، مما يعني أنه سيكون هناك 6 ملايين برميل أخرى سيتم شراؤها في الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر 2023.

وفـي نيجيريـا، عضـوة منظمة أوبك، يميل الرئيس النيجيري الجديد بولا تينوبو إلى تقليل حصة الحكومة فـي صناعـة النفـط وجمـع ما يصل إلى 17 مليـار دولار عن طريق بيع الأصول غير الأساسـية مثل حصص شركة النفط الوطنية «ان ان بـي سي» المشتركة مع شركات النفط الغربية الكبرى، بشرط أن يتمكن من تمريرها عبر البرلمان.

إيران ترفع إنتاجها النفطي في مايو إلى 3.04 ملايين برميل.. والصين أكبر المشترين

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

قدرت وكالة الطاقة الدولية هذا الأسبوع إنتاج إيران في مايو عند 2.87 مليون برميل يوميا، وهو ما يقترب من الرقم الرسمي الإيراني، ويأتي الارتفاع من إيران في الوقت الذي تخفض فيه أوبك +، التي تضم أوبك وروسيا وحلفاء آخرين، الإنتاج لدعم سوق النفط، حيث أدت التوقعات بأن الضعف الاقتصادي سيؤثر على الطلب، إلى الضغط على الأسعار.

ويقول محللون آخرون إن إنتاج إيران وصادراتها ارتفع، وتقدر إس في بي إنترناشيونال، وهي شركة استشارية، أن إنتاج الخام بلغ 3.04 ملايين برميل يوميا في مايو ارتفاعا من 2.66 مليون برميل يوميا في يناير، وبلغت صادرات الخام والمكثفات 1.93 مليون برميل يوميا في مايو.

وقالت سارة فاخشوري من إس في بي، التي سبق أن قالت خلال فترة ولاية بايدن، إنه لم يكن هناك أي إجراءات صارمة أو إجراءات جادة ضد صادرات النفط الإيرانية: «العقوبات مطبقة لكن ربما لم يتم تنفيذها أو مراقبتها بالكامل»، «كما أن جميع أحجام العرض هذه موجودة في السوق المظلمة، حيث لا توجد شفافية وبالتالي لا تنعكس في بيانات العرض العالمي الرسمي والتصدير».

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية إن جميع سلطات العقوبات المفروضة على إيران لا تزال سارية، وقال المتحدث: «نحن لا نتردد في اتخاذ إجراءات ضد المتهربين من العقوبات، باستخدام جميع سلطات العقوبات المتاحة لدينا». والصين هي أكبر زبون لإيران بينما تتجه الأحجام أيضًا إلى سوريا وفنزويلا، وفقًا للمحللين وبيانات الشحن، واتفقت أوبك + في 4 يونيو على نطاق واسع للحد من إمدادات النفط حتى عام 2024، وإيران ليست مطالبة بإجراء تخفيضات لأنها، إلى جانب فنزويلا وليبيا، لديها استثناء. ونيجيريا ليست مستثناة ولكنها واجهت تحديات داخلية في زيادة الإنتاج.

وقال محللون في جيه بي مورجان في تقرير هذا الأسبوع إن أوبك + بحاجة إلى خفض المزيد. وخفضوا توقعاتهم لسعر نفط برنت لعام 2023 إلى 81 دولارًا للبرميل من 90 دولارًا، قائلين إن ارتفاع العرض يعوض نمو الطلب.

وقال المحللون في جيه. بي مورجان «داخل تحالف أوبك + الأوسع نطاقا، ارتفع المعروض أيضا خارج الأعضاء الأساسيين»، وعدلوا توقعاتهم للإنتاج لفنزويلا ونيجيريا وإيران بنحو 600 ألف برميل يوميا من نوفمبر، وقالوا «وبشكل ثابت، لإفساح المجال لهذا النمو في المعروض، تحتاج أوبك + إلى خفض المزيد، إذا كان التحالف ملتزمًا باستراتيجية إدارة السوق».

وبحسب التقرير اليومي لشركة اينرجي اوتلوك ادفايزرز الأمريكية، «نشرنا ملاحظة قصيرة حول تقرير إعلامي يفيد بأن إيران والولايات المتحدة على وشك التوصل إلى اتفاق نووي، وهو ما نفاه البيت الأبيض لاحقًا. واليوم، ننظر إلى إنتاج النفط الإيراني حيث أصبح هذا حديث السوق الآن»، مع التركيز على ان الأرقام الخاصة بإنتاج النفط الإيراني، ليست موثوقة على الإطلاق.

كما أن صادرات النفط (الخام والمكثفات) أعلى مما تناقلته وسائل الإعلام المختلفة، خاصة وأن الأرقام المنشورة لا تشمل النفط المنقول بواسطة عدة ناقلات وهمية، وأنشطة تهريب النفط بين إيران والدول المجاورة. بالإضافة إلى ذلك، يتم أيضًا تهريب المنتجات البترولية، بشكل رئيسي إلى باكستان، ومن الصعب معرفة الكمية الدقيقة للمنتجات المكررة المنتجة في المصانع الإيرانية.

وترى الشركة الاستشارية الأمريكية، اينرجي اوتلوك ادفايزرز، من وجهة نظرها بأن إيران تنتج بحد أقصى، ولن يؤدي الاتفاق النووي مع الولايات المتحدة إلى زيادة فورية في إنتاج النفط الإيراني وصادراته. وستستغرق إيران وقتًا لزيادة الإنتاج بشكل ملموس.

إلى ذلك نفت كل من الولايات المتحدة وإيران الأسبوع الماضي تقريرا يفيد بأنهما على وشك إبرام اتفاق مؤقت تكبح طهران بموجبه برنامجها النووي مقابل تخفيف العقوبات. وقال متحدث باسم مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض «هذا التقرير كاذب ومضلل»، في إشارة إلى مقال على موقع «ميدل إيست آي» في لندن. وألقت بعثة إيران لدى الأمم المتحدة بظلال من الشك على التقرير قائلة: «تعليقنا مماثل لتعليق البيت الأبيض».

ويبحث المسؤولون الأمريكيون والأوروبيون عن طرق لكبح برنامج طهران النووي منذ انهيار المحادثات الأمريكية الإيرانية غير المباشرة بشأن إحياء الاتفاق النووي لعام 2015 بين إيران وبريطانيا والصين وفرنسا وألمانيا وروسيا والولايات المتحدة.

وكان هذا الاتفاق، الذي يهدف إلى منع إيران من تطوير سلاح نووي، يتطلب من طهران قبول قيود على برنامجها النووي والمزيد من عمليات التفتيش المكثفة التي تقوم بها الأمم المتحدة مقابل إنهاء عقوبات الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وكان أحد الحلول الممكنة هو التوصل إلى اتفاق مؤقت تقبل إيران بموجبه قيودًا أقل على برنامجها النووي مقابل تخفيف أكثر تواضعًا للعقوبات مقارنة باتفاقية 2015. ونقلت ميدل إيست آي عن مصدرين لم تسمهما قولهما إن إيران والولايات المتحدة «توصلتا إلى اتفاق بشأن صفقة مؤقتة».

وقالت إن إيران ستتوقف عن تخصيب اليورانيوم حتى درجة نقاء 60 ٪ أو أكثر وستواصل التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة مقابل تصدير ما يصل إلى مليون برميل من النفط يوميا والوصول إلى «الدخل والأموال المجمدة الأخرى في الخارج». على اثر ذلك، تراجعت أسعار النفط بأكثر من 3 دولارات للبرميل في تقرير ميدل إيست آي قبل أن تقلص خسائرها بعد أن نفى البيت الأبيض ذلك. وقال الموقع الإلكتروني إن المحادثات قادها المبعوث الأمريكي الخاص لإيران روب مالي وسفير إيران لدى الأمم المتحدة سعيد إرافاني في عكس ما يبدو لرفض إيران التعامل مباشرة مع المسؤولين الأمريكيين. ورفض متحدث باسم وزارة الخارجية التعليق على أي محادثات من هذا القبيل، واكتفى بالقول إن لديها طرقًا لتمرير الرسائل إلى إيران، لكنه لم يذكر بالتفصيل محتواها أو كيفية تسليمها.

وقال مسؤولان إيرانيان إنه تم إحراز تقدم لكن لا يوجد اتفاق وشيك. وقال ثالث إن مالي وإرفاني التقيا ثلاث مرات على الأقل في الأسابيع الماضية لكنه لم يذكر تفاصيل. وقال مسؤول إيراني كبير: «حدث بعض التقدم وتبادلنا الاقتراحات والرسائل مع أميركيين»، «ومع ذلك، هناك الكثير من التفاصيل التي نحتاج إلى مناقشتها.»

وتم التخلي عن اتفاق عام 2015، الذي كان حدًا لتخصيب إيران لليورانيوم عند 3.67 ٪، في 2018 من قبل الولايات المتحدة برئاسة دونالد ترمب، آنذاك، الذي أعاد فرض العقوبات الأمريكية لخنق صادرات النفط الإيرانية، ومنذ ذلك الحين، جمعت إيران مخزونًا من اليورانيوم المخصب بنسبة 60 ٪، ووجدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة آثارًا مخصبة تصل إلى 83.7 ٪، تقترب من 90 ٪ تعتبر درجة قنبلة.

وخلال الاثني عشر شهرًا الماضية، انخفض التخزين العائم في إيران بأكثر من 50 ٪، وسوف يستغرق الأمر وقتًا لزيادة الإنتاج مرة أخرى. بالتالي، لا مبرر لانخفاض أسعار النفط اليوم بنسبة 4.5 ٪ بسبب الأنباء عن صفقة مؤقتة بين إيران والولايات المتحدة. والأموال الإيرانية المجمدة، والتي يمكن الإفراج عنها، بمجرد التوصل إلى اتفاق، ليست في الولايات المتحدة ولكن في دول أخرى، بما في ذلك كوريا الجنوبية والعراق، بسبب العقوبات الأمريكية.

إلى ذلك، انخفضت واردات الصين من النفط الخام من المملكة العربية السعودية، وفقا لبيانات كبلر. وكان الانخفاض خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2023 حوالي 100,000 برميل في اليوم فقط من متوسطات العامين السابقين.

ويُعزى الانخفاض إلى تخفيضات إنتاج أوبك + ولا علاقة له بالمنافسة من براميل النفط الروسية في السوق الصينية. وفيما يتعلق بأسواق النفط الرئيسية في آسيا، الهند والصين، فإن الزيادة في واردات الشحنات الروسية كانت نتيجة لزيادة الطلب من ناحية، واستبدال إمدادات النفط الخام من الولايات المتحد، وبعض منتجي النفط الأفارقة من جهة أخرى. ولم يتغير مستوى الصادرات السعودية إلى الصين كثيرًا، لكنه انخفض كثيرًا كنسبة مئوية منذ أن تمت تلبية ارتفاع الطلب من خلال زيادة الواردات من روسيا.

محللون: بداية قوية لموسم القيادة الصيفي في الولايات المتحدة تعزز الاتجاه الصعودي للنفط

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

توقع محللون نفطيون استمرار ارتفاع أسعار النفط الخام خلال الأسبوع الجاري، بدعم من توقعات انتعاش الطلب الصيني، مقابل استمرار تقييد المعروض النفطي، في وقت تعزز فيه انخفاض مخزونات الوقود وزيادة عمليات تشغيل المصافي توقعات بداية قوية لموسم القيادة الصيفي في الولايات المتحدة على الرغم من المخاوف بشأن المؤشرات الاقتصادية.

وقالوا لـ»الاقتصادية»، إن أسعار الخام تعرضت لضغوط بسبب التشاؤم بشأن الاقتصاد الأمريكي، لكن أحدث بيانات التضخم واتجاهات الإنفاق الاستهلاكي توفر أسبابا للتفاؤل، منوهين إلى تأكيد شركة «ريستاد إنرجي» أن استثمارات التنقيب عن النفط والغاز نمت بمقدار 140 مليار دولار على أساس سنوي.

وأكدوا أن المشترين يبحثون عن طاقة يسهل الوصول إليها، معتبرين أن هذه الزيادة المفاجئة ليست سوى الموجة الأولى من الاستثمارات التي تهدف إلى تأمين طاقة موثوقة وبأسعار معقولة ومستدامة من قبل الدول في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الإطار، رجح روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش أيه» لخدمات الطاقة استمرار أسعار النفط الخام في مسيرتها الصاعدة، حيث أدى انخفاض المخزونات وارتفاع عمليات التكرير إلى ترجيح أداء قوي لموسم ذروة الطلب في أكبر مستهلك في العالم، كما يؤكد هذا أن الأمور ليست سيئة عندما يتعلق الأمر بالمؤشرات الاقتصادية. وأشار إلى تقديرات أخرى تتعامل مع السوق بقدر من التوجس وعلى الرغم من أن الطلب يبدو قويا إلا أن بيانات المخزون والتوقعات بشأن موسم القيادة الصيفي تشير إلى توازن بين العرض والطلب مع بقاء مخاطر محتملة من عوامل مثل موسم الأعاصير والطلب الدولي على النفط. ويرى، دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة «تكنيك جروب» الدولية، أن أسعار النفط الخام ستواصل على الأرجح مسيرة الصعود في الأسبوع الجاري، حيث إن بيانات التضخم الأمريكية الأخيرة تعزز حالة التفاؤل، فقد ارتفع معدل التضخم بوتيرة أقل من المتوقع وذلك بنسبة 4 في المائة على أساس سنوي الشهر الماضي، موضحا أنه على الرغم من أن الرقم ليس مثاليا تماما إلا أنه يمثل زيادة متواضعة بنسبة 0.1 في المائة في نيسان (أبريل) وهي أقل زيادة شهرية منذ آذار (مارس) 2021.

وذكر أن الضغوط الهبوطية على الأسعار لم تنسحب بشكل واسع من السوق، حيث تشير البيانات إلى استمرار انكماش النشاط في قطاع التصنيع الأمريكي، ما أسهم ذلك في انتشار مشاعر التشاؤم بشأن حالة الاقتصاد الأمريكي ونتج عن ذلك ضغوط على أسعار النفط.

ويتفق بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة مع أن مستوى الأسعار الحالي يعكس حالة من التوازن النسبي بين العرض والطلب، لافتا إلى ارتفاع أسعار البنزين بشكل متواضع نسبيا خلال الشهر الماضي، بينما كانت أقل بكثير مما كانت عليه قبل عام.

ونوه إلى أن تقارير دولية أوضحت أن مخزونات الوقود ضيقة نسبيا حتى مع الزيادات الأسبوعية العديدة موضحا أن مخزونات البنزين ضيقة بما يكفي لتحفيز ارتفاع الأسعار في حالة انقطاع نشاط المصافي مثلما يحدث في موسم الأعاصير.

بدورها، تقول أرفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة «أفريكان ليدرشيب» الدولية إن آفاق الطلب على النفط الخام مبشرة وقد تؤدي إلى استمرار وتيرة المكاسب خلال الأسبوع الجاري والأسابيع التالية، مشيرة إلى تأكيد شركة «ريستاد إنرجي» أن الطلب العالمي المرتفع على الطاقة إلى مستوى قياسي أثبت أنه نعمة لسلسلة إمداد حقول النفط حتى الآن هذا العام ما أدى إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات.

ولفتت إلى أن ضيق السوق لحقول النفط والخدمات البحرية ساعد على توسيع الهوامش وزيادة التحكم في قاعدة التكلفة الخاصة بالموردين، مشيرة إلى أن تحول الطاقة وتركيزها على الطاقة منخفضة الكربون سيؤدي إلى تعزيز تطورات الطاقة، ما يدفع سلاسل التوريد في الأسواق الوطنية والإقليمية للتوسع لتلبية الطلب المتزايد.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفع النفط وسجل زيادة أسبوعية، إذ أدت زيادة الطلب من الصين وخفض تحالف «أوبك +» للإنتاج إلى ارتفاع الأسعار رغم توقعات ضعف الاقتصاد العالمي واحتمال رفع أسعار الفائدة مجددا. وارتفع سعر خام برنت 94 سنتا إلى 76.61 دولار للبرميل عند التسوية، بينما صعد خام غرب تكساس الوسيط 1.16 دولار إلى 71.78 دولار للبرميل. وسجل برنت زيادة أسبوعية بنسبة 2.4 في المائة، بينما زاد خام غرب تكساس الوسيط 2.3 في المائة.

مستوياته الإجمالية على الإطلاق. وقال الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية إن من المتوقع أن يواصل الطلب الصيني على النفط الارتفاع خلال النصف الثاني من العام. وتلقت الأسعار الدعم أيضا من الخفض الطوعي لإنتاج منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها الذي دخل حيز التنفيذ في مايو، إلى جانب تخفيضات إضافية أعلنتها السعودية ستبدأ ابتداء من تموز (يوليو). ونقلت وكالات أنباء حكومية عن وزير الطاقة الروسي نيكولاي شولجينوف قوله إن »من الواقعي» أن تصل أسعار النفط إلى 80 دولارا للبرميل.

من جانب آخر.. ذكر تقرير «بيكر هيوز» الأمريكي الأسبوعي المعني بأنشطة الحفر أن العدد الإجمالي لأجهزة الحفر النشطة في الولايات المتحدة انخفض بمقدار ثمانية هذا الأسبوع كما انخفض بمقدار 57 مقارنة بالأسابيع الستة الماضية.

ولفت إلى انخفاض إجمالي عدد الحفارات إلى 687 هذا الأسبوع - 53 منصة أقل من هذا الوقت من العام الماضي، موضحا أن العدد الحالي هو 388 حفارا أقل من عدد الحفارات في بداية 2019، قبل الوباء. ونوه إلى انخفاض عدد الحفارات النفطية بمقدار أربعة حفارات هذا الأسبوع إلى 552 كما انخفض عدد منصات الغاز خمسة ليصل إلى 130 فيما انخفض عدد منصات الغاز الآن بمقدار 24 حفارا عما كان عليه قبل عام، بينما انخفض عدد الحفارات النفطية إلى 32 حفارا. ارتفعت الحفارات المتنوعة بمقدار 1.

وأشار التقرير إلى انخفاض عدد الحفارات في حوض بيرميان بمقدار أربعة وهو الآن أقل بمقدار ثلاث منصات عن الوقت نفسه من العام الماضي، بينما ارتفع عدد الحفارات في إيجل فورد بمقدار حفارين، لكنه انخفض بمقدار تسع منصات عن هذا الوقت من العام الماضي.

وذكر انه على الرغم من اتجاه انخفاض نشاط الحفر، كانت مستويات إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة ثابتة في الأسبوع المنتهي في 9 حزيران (يونيو) عند 12.4 مليون برميل يوميا- وذلك وفقا لآخر تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأسبوعية – وهو أعلى مستوى منذ أبريل 2020، موضحا أن مستويات الإنتاج الأمريكية الآن أعلى 500 ألف برميل في اليوم مقارنة بالعام الماضي.

الكرملين: روسيا تواصل العمل مع «أوبك +» لضمان أسعار عادلة في أسواق الطاقة

الاقتصادية

أكد دميتري بيسكوف المتحدث باسم الكرملين، أن روسيا ستواصل تطوير العلاقات مع الدول العربية، خصوصا دول الخليج العربي، بما في ذلك مجال الطاقة لضمان أسعار عادلة لها.

وقال بيسكوف في تصريحات إعلامية أمس: «ستواصل روسيا تعاونها مع كثير من دول العالم العربي، وفي مقدمتها دول الخليج العربي، في الجهود الرامية إلى ضمان أسعار عادلة للطاقة خاصة النفط، بحسب «الألمانية».

وأضاف: «أتحدث عن صيغة «أوبك +»، ونحن بشكل عام، نشعر بالرضا التام عن كيفية تطور علاقاتنا وسنستمر في القيام بذلك، مشيرا إلى أن «العالم أكبر وأغنى بكثير من الغرب».

وتابع: «أغلبية الناتج المحلي الإجمالي العالمي لا يتم توليده حاليا في الغرب، بل في بقية أنحاء العالم وبقية العالم يتطور بشكل أكثر ديناميكية في كثير من الدول الغربية».

وقال إن الوقت الحالي يشهد فترة تحول خطير للغاية، حيث تتغير قواعد اللعبة في الاقتصاد والسياسة والقانون الدولي.

وأضاف بيسكوف: «(القواعد) تتغير حيث ترفض أغلبية الدول -ومنها الدول العربية- هذا التوجيه في العلاقات الدولية، وهذه المحاولات لإملاء الشروط وفرض الإرادة».

وختم بيسكوف بالقول: «في هذا الصدد، ستدعم روسيا الدول العربية، وروسيا والصين متحدتان في هذا الصدد ولديهما مواقف متشابهة أو متقاربة للغاية».

وفيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية مع دول بريكس أعلن المتحدث باسم الكرملين أن توسيع «بريكس» سيكون مدرجا على جدول أعمال قمة المجموعة المقبلة المقرر عقدها في جنوب إفريقيا في آب (أغسطس) المقبل.

وقال إن «عددا من الدول أعربت عن نيتها في الانضمام إلى بريكس بطريقة أو بأخرى وهذا بالطبع حدث مثير للاهتمام، لأنه يشير إلى السلطة الدولية لهذه المجموعة التكاملية. ونتوقع أن تعقد قمة بريكس في أواخر آب (أغسطس) المقبل.

وأضاف المتحدث أن «توسيع بريكس سيكون مدرجا على جدول الأعمال، وأن الدول الأعضاء في بريكس ستناقش ذلك، هناك بعض الفروق الدقيقة فيما يتعلق بشكل التوسيع الذي سيكون من الأفضل اعتماده، وما إذا كان ينبغي اعتماده على الإطلاق. وأكد المتحدث أن روسيا تشعر بالرضا لإظهار عدد متزايد من الدول اهتماما كبيرا بـ»بريكس». وتضم مجموعة بريكس، البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، وتأسست 2006، في قمة استضافتها مدينة يكاترينبورج الروسية، وتحول اسمها من «بريك» إلى بريكس في 2011، بعد انضمام جنوب إفريقيا إليها، وتهدف هذه المجموعة الدولية إلى زيادة العلاقات الاقتصادية فيما بينها بالعملات المحلية، ما يقلل الاعتماد على الدولار.

ويعد تجمع «بريكس» أحد أكبر اقتصادات النمو في العالم. وتعتزم عدد من الدول الأخرى الانضمام إلى الكتلة الاقتصادية، منها الأرجنتين وإيران وإندونيسيا وتركيا ومصر.

وستستضيف جنوب إفريقيا، التي تولت رئاسة «بريكس» الدورية في كانون الثاني (يناير) الماضي، قمة «بريكس» الـ15، في آب (أغسطس) المقبل.

الكويت تعتزم إنفاق 42.48 مليار دولار على مشاريع نفطية في 5 أعوام

الاقتصادية

قال أحمد جابر العيدان الرئيس التنفيذي لشركة نفط الكويت إن الطاقة الإنتاجية للنفط في الكويت تتجاوز 2.8 مليون برميل يوميا الآن وستصل إلى ثلاثة ملايين في 2025.

وأضاف العيدان في تصريحات أوردتها «رويترز» أمس، أن الكويت ملتزمة بالتخفيضات التي قررتها «أوبك» و«أوبك+».

وأكد الالتزام بتحقيق استراتيجية الكويت الهادفة للوصول إلى قدرة إنتاجية أربعة ملايين برميل يوميا في 2035»، والقدرة على تحقيقها والحفاظ على هذا المعدل حتى 2040.

وأوضح أن شركة نفط الكويت تعتزم إنفاق نحو 13 مليار دينار (نحو 42.48 مليار دولار) على مشاريعها النفطية خلال الأعوام الخمسة المقبلة حتى 2027/2028.

وأضاف أن أغلبية هذه المشاريع تتعلق بحفر الآبار ومعالجة الآبار والخدمات المتعلقة بها وأيضا بناء عدد من المنشآت.

وتواجه صادرات النفط الكويتي إلى الصين منافسة مع زيادة تدفقات الخام الروسي إلى آسيا، الذي يبحث عن أسواق بديلة عن تلك التي فقدها في ظل العقوبات الغربية ردا على حرب أوكرانيا.

وتحافظ صادرات النفط الكويتي إلى الصين على حصتها في الأسواق، على الرغم من منافسة النفط الروسي الرخيص، إذ تحتل المرتبة الثانية خلف السعودية في قائمة الدول الخليجية الموردة للنفط إلى الصين، وفق البيانات.

وتعمل الكويت، أحد أكبر منتجي أوبك، على زيادة صادراتها من المشتقات النفطية إلى أوروبا وإفريقيا وآسيا والأمريكتين، بعد أن أدت العقوبات الغربية على روسيا إلى تغيير طرق تجارة الطاقة.

وتستهدف الكويت زيادة صادراتها من زيت الوقود منخفض الكبريت والمشتقات النفطية الأخرى، في إطار خطط لزيادة القيمة المضافة من النفط الخام من خلال زيادة قدرات مصافي التكرير.

وكانت مؤسسة البترول الكويتية قد أبلغت بعض المشترين أن المعروض من خام الكويت قد ينخفض بموجب عقود سنوية جديدة تبدأ في أبريل 2023، في إطار خطتها للتوسع بعمليات التكرير.

النقابات العمالية الألمانية تدعو لأسعار كهرباء تنافسية تخفف أعباء الأسر

الاقتصادية

طالبت نقابة «فيردي» للعاملين بقطاع الخدمات العامة بألمانيا وضع قواعد وإجراءات لاحقة لكبح أسعار الطاقة في ألمانيا من أجل تخفيف العبء عن الأسر.

وقال فرانك فرنكه رئيس النقابة في تصريحات تنشر اليوم، «لن يكون ممكنا التعامل إذا تم دعم بعض الشركات القليلة ذات الاحتياجات العالية للكهرباء بمليارات، فيما يتم تهميش بقية الأوساط الاقتصادية والمستهلكين العاديين».

يشار إلى أن روبرت هابيك وزير الاقتصاد الألماني يعتزم إتاحة أسعار كهرباء تنافسية للأوساط الصناعية من خلال مساعدات حكومية تقدر بالمليارات، وفقا لـ»الألمانية».

ووفقا للإجراءات الحالية، ينتهي كبح أسعار الطاقة في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2023 وينص القانون على تمديد الإجراء حتى 30 نيسان (أبريل) 2024 على أقصى تقدير.

وكشف استطلاع حديث أن عدد الأشخاص الذين يشترون حاليا ألواح توليد الكهرباء الصغيرة التي تثبت في الشرفة لأجل توفير الأموال يزداد على من يشترونها بهدف الاستدامة.

وجاء في الاستطلاع الذي أجراه معهد «يوجوف» لقياس مؤشرات الرأي وتم نشر نتائجه أمس، أن نحو نصف الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع ذكروا أنهم يسعون من خلال شراء مثل هذه الألواح لتوفير أموال. يشار إلى أن ألواح توليد الكهرباء المخصصة للتثبيت بالشرفة تتكون عادة من وحدة إلى وحدتي طاقة شمسية ومحول عاكس، الذي يحول الطاقة الشمسية إلى تيار كهربائي منزلي. وبذلك يمكن تشغيل الأجهزة المنزلية. وتم إجراء الاستطلاع بتكليف من فرع شركة «إيباي» للتجارة الإلكترونية في ألمانيا، وشمل 1054 شخصا خلال الفترة بين 28 نيسان (أبريل) و2 أيار (مايو) الماضيين.

وما زالت تكاليف التطوير المرتفعة، مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى والمخاطر المحيطة بالظروف الجوفية ومعدلات نجاح الحفر مصدر قلق كبير أمام نمو سعة الطاقة الحرارية الأرضية.

وتعد شبكة التدفئة أهم عنصر في تكلفة مشاريع تدفئة المناطق بالطاقة الحرارية الأرضية، لكن في الواقع يقع بناء هذه الشبكات عادة على الحكومات المحلية، ما جعل تكلفة الحفر المحرك الرئيس لتكاليف المشروع أمام الشركات.

وتـراوح أعمـاق الآبـار مـن بضع مئـات إلى بضعة آلاف من الأمتـار، اعتمادا على درجات الحـرارة الجوفية في موقع المشـروع، ويبلغ متوسـط طول الحفر للمشـاريع الأوروبية ألفي متر، لكنها تجاوزت خمسـة آلاف متر في بعض المشـاريع، مثل المشـاريع القائمة في المملكة المتحدة وفنلندا.

وتميـل حصـة تكلفـة الحفـر فـي إجمالي تكاليـف مشـروع التدفئة بوسـاطة الطاقـة الحراريـة الأرضية إلى الانخفـاض، مـع زيـادة حجـم المشـروع، ولكـن عمـق البئـر ومعدلات نجـاح الحفر عامـلان مهمـان آخران.

ويعتمد نجاح الحفر إلى حد كبير على الموقع المحدد للبئر ونضج الصناعة في البلد موطن المشروع، فعلى سـبيل المثال، تتجاوز معدلات النجاح في ألمانيا والمجر 90 في المائة، لكن المعدلات المماثلة في هولندا تنخفض إلى 70 في المائة.

تحديات الانبعاثات الصينية .. البيئة على حساب التنمية الاقتصادية

اتسع نفوذ الصين السياسي والتجاري والعسكري في العقد الأخير، وتجاوزت الولايات المتحدة في كثير من المؤشرات، ومن أبرز المؤشرات التي تحسب لها انتشارها الصناعي المرتبط بالنفوذ التجاري في مختلف أنحاء العالم، حيث غطت المنتجات الصينية خريطة العالم الحديث، ووصلت صناعاتها إلى أقصى بقاع الأرض، إلا أن الوجه الآخر لهذه الصناعة له ضريبة كبيرة على مستقبل الكوكب بيئيا، حيث سجلت انبعاثات الصين من الغازات المسببة للاحتباس الحراري 12.7 مليار طن من غازات الاحتباس الحراري في 2019.، أي ما يعادل نحو 27 في المائة من إجمالي الانبعاثات العالمية.

أخذت نسب الانبعاثات الصينية بالتزايد، ولم تكبح جماحها قيود جائحة كوفيد - 19، وبلغت انبعاثات الصين من ثاني أكسيد الكربون 11 مليار طن متري، وهو ما يعادل 30 في المائة من إجمالي الانبعاثات العالمية في ذلك العام، إلا أن الدور الصيني تجاه العالم والبيئة، اتخذ موقفا جديا بضرورة تخفيف الانبعاثات، ومواجهة التغير المناخي بكل مسؤولية وحزم ما جعلها إحدى الدول الرائدة في هذا المجال.

على صعيد التحديات، أدت تبعات التلوث المرتبطة بالانبعاثات إلى وفاة 60 ألف شخص سنويا في الصين بسبب تلوث المياه، فيما يتسبب تلوث الهواء في وفاة 1.1 مليون شخص سنويا، إلى جانب انتشار الأمراض الصدرية والتنفسية والأوبئة، ومرجع ذلك كله إلى مشكلات هيكلية تتعلق بنقاء الهواء، ونظافة المياه وتوافرها، والتصحر، وتلوث التربة، والتلوث الناتج عن النفايات النووية، حيث يتسبب التحدي البيئي في خسائر اقتصادية تقدر بمليارات الدولارات سنويا، ما وضعها في بعض التقديرات عند حد 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

كما تعاني الصين ظواهر بيئية خطرة أهمها ارتفاع مستوى سطح البحر، والظواهر الجوية الشديدة، وذوبان الأنهار الجليدية، والفيضانات، وحرائق الغابات، والجفاف، وذلك جراء النسبة المرتفعة من الانبعاثات والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى التغير المناخي التدريجي في معدلات قد تكون أكثر سوءا.

تجاوزت المخاطر حدود التبعات البيئية والصحية والاقتصادية والاجتماعية، وامتدت إلى تبعات المشهد السياسي الصيني، حيث عكست زيادة عدد وكثافة التظاهرات الشعبية والمناشدات على مدار العقد الماضي وعيا شعبيا متناميا في الصين بمخاطر التغير المناخي.

الحلول على الطريقة الصينية، كانت بتبني الحكومة مجموعة سياسات متوازية للتكيف مع تبعات تغير المناخ، حيث غطت البنية التحتية والغابات والمراعي والرعاية الصحية والموارد المائية والزراعة والمدن، إضافة إلى إدراجها خططا لتعزيز المرونة البيئية وجعل أنظمتها البيئية والصحية والاقتصادية والاجتماعية الوطنية أكثر قدرة على المقاومة، والتعايش مع، تبعات التغير المناخي في «الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع تغير المناخ 2035» التي صدرت 2022.

التسلسل الزمني، يعد 2007 نقطة تحول في إدراك الصين تبعات النمو الاقتصادي السريع وارتباطه بتفاعلات التغير المناخي، وفيه أخذت السياسات الصينية منحنى تدريجيا، يهدف إلى مواجهة تغير المناخ ضمن سياق زمني ضيق نسبيا، لكنه مكثف وفاعل، وانحسر هذا النطاق الزمني، من حيث الجدية وسرعة القرارات والإجراءات، في العقد الماضي تقريبا، ويمكن تقسيم فلسفة مكافحة الصين للتغير المناخي إلى حقبتين متتابعتين، الأولى بين 2007 و2015، والثانية من 2015 حتى الآن.

ركزت السياسات المناخية الصينية في ذلك الوقت على إصلاح قطاع الطاقة على المستوى القومي بين 2007 و2010 بهدف تقليل نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وانقسمت هذه الإصلاحات إلى قسمين: الإصلاح القانوني والمؤسسي، والاستثمار في تطوير التكنولوجيا الفائقة.

كما شهدت الفترة بين 2012 و2015، قفزة صينية في عدد من السياسات والتوجيهات الحكومية المتعلقة بمواجهة التغير المناخي، بالتزامن مع إصدار مجلس الدولة الخطة الخمسية الـ12، وتضمنت خطة لمدى خمسة أعوام للتحكم في انبعاثات الغازات الحرارية، وإنشاء سوق لتداول الكربون، للمرة الأولى، لدعم حركة التجارة القائمة على تقليص انبعاثات الكربون، ورفع التكلفة على الملوثين.

ولم تتوقف جهود الحكومة الصينية عند ذلك الحد، بل وصلت إلى اتخاذ إصلاحات على نظام البيانات والتصنيف المتصل بإحصاءات الطاقة، في سعيها لتوسيع مفاهيم التأثر المناخي، بحيث يصبح أكثر شمولية واستجابة للتوجهات السياسية الجديدة، كما شهدت هذه الفترة تموضع الصين بوصفها قوة عظمى في مجال مكافحة التغير المناخي.

وفي 2014 و2016، عدلت الحكومة «الخطة الوطنية لمواجهة التغير المناخي» لتصبح أكثر تركيزا على بعدي التبادل والتعاون الدوليين اللذين باتا أكثر مركزية في استراتيجيات الصين المناخية، والمتسقين مع التزامات الصين المستجدة بموجب اتفاق كوبنهاجن واتفاقية باريس المناخية.

تبنت الصين في 2015 سياسات أكثر تشعبا وعمقا وشمولية من حيث المناطق الجغرافية في الداخل والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، الرئيسة والفرعية، التي تشملها هذه السياسات، بوضعها خلال الفترة نفسها مستهدفات الحياد الكربوني، التي شملت الوصول إلى ذروة الانبعاثات بحلول 2030، وتحقيق الحياد الكربوني الكامل بحلول 2060.

إلى جانب ذلك، تبنت القيادة الصينية مفاهيم أساسية بنيت عليها سياسة حشد الطاقات الوطنية واستراتيجيات الإنفاق والتكيف، أهمها التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون، والتنمية المستدامة، والنمو الاقتصادي عالي الجودة بديلا عن النمو السريع.

وصولا إلى الخطة الخمسية الـ14 (2021 - 2025)، والتي تعد أحد أهم الوثائق وأكثرها شمولا وطموحا فيما يتعلق بمستهدفات مواجهة التغير المناخي، والتي تهدف إلى «بناء محرك تنمية صديق للبيئة» مركزيا في عملية صناعة السياسات الاقتصادية، من خلال دعم الخطة وثيقة «رؤية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية 2035».

كما طرحت الوثيقتان مفهومين أساسيين، «التحول الأخضر الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية» الذي يشير إلى تقديم جودة النمو الاقتصادي على مفهوم سرعة النمو، ومفهوم «المياه الخضراء والجبال الخضراء»، الذي طرحه الرئيس شي جين بينج للمرة الأولى في 2013 ويشير إلى فلسفة تنموية تؤكد الانسجام بين الإنسان والطبيعة، وقيمة الحفاظ على البيئة على حساب النمو الاقتصادي.

ارتفاع صادرات الصين من الديزل أربعة أضعاف في مايو

الشرق الأوسط

ارتفعت صادرات الصين من منتجات الوقود المكرر على أساس سنوي في مايو (أيار) الماضي، حيث أدى ضعف الطلب المحلي إلى قيام المصافي بنقل مخزوناتها إلى الخارج، بينما ظلت واردات الخام مرتفعة. وزادت صادرات الديزل أربع مرات تقريبا مقارنة بالعام الماضي لتصل إلى 600 ألف طن متري، كما ارتفعت صادرات البنزين بنسبة 67 في المائة إلى 1.36 مليون طن متري. وتأثر الطلب المحلي على الديزل نتيجة استمرار الضعف في سوق العقارات في الصين، بالإضافة إلى التباطؤ في قطاع التصنيع.

وكان من المتوقع أن ينخفض الطلب المحلي على البنزين في مايو مع عودة حركة السفر على الطرق إلى طبيعتها بعد نهاية العطلة الوطنية في بداية الشهر. وقال محللون إنه مع انتهاء العطلة وتراجع مبيعات التجزئة بعد ذلك كان من المفترض أن يتراجع الطلب على البنزين والديزل وتنتعش الصادرات.

كما أدى تعزيز الطلب من قطاع الطيران إلى زيادة صادرات الكيروسين التي وصلت إلى 950 ألف طن متري مقابل 810 آلاف متري في العام السابق.

وأظهرت بيانات سابقة أن إجمالي صادرات الوقود المكرر، والذي يشمل أيضا وقود السفن الحربية ارتفع بنسبة 49.8 في المائة عن العام الماضي ليصل إلى 4.88 مليون طن متري في مايو.

وكشفت البيانات، الصادرة الأحد، أيضا أن الصين استوردت 6.41 مليون طن متري من الغاز الطبيعي المسال في مايو، بزيادة 31.5 في المائة عن العام الماضي، حيث شجعت الانخفاضات الحادة في الأسعار الفورية على الشراء. كانت بيانات واردة من تجار وريفينيتيف أيكون، بداية الشهر الحالي، قد أظهرت أن صادرات روسيا المنقولة بحرا من الديزل وزيت الغاز تراجعت بنسبة 21 في المائة في مايو عن الشهر السابق إلى نحو 3.1 مليون طن مع تخفيض المعروض بسبب الصيانة الموسمية لمصافي التكرير وزيادة الطلب المحلي.

وتم تعديل طاقة تكرير النفط الخام غير المستغلة لشهر مايو بزيادة 500 ألف طن عن الخطة السابقة إلى خمسة ملايين طن مع تمديد عدة مصاف لفترة الصيانة.

ومنذ دخول الحظر الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي على منتجات النفط الروسية حيز التنفيذ بشكل كامل في الخامس من فبراير (شباط)، حوّل التجار صادرات الديزل من الموانئ الروسية إلى دول في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط. وكانت أوروبا في السابق هي المشتري الرئيسي لهذه المنتجات.

وتركيا والبرازيل هما الوجهة الرئيسية لاستقبال صادرات الديزل القادمة من الموانئ الروسية هذا العام. وأظهرت بيانات رفينيتيف أن تركيا استقبلت 5.2 مليون طن والبرازيل 1.6 مليون طن في الفترة من يناير (كانون الثاني) إلى مايو مقارنة بخمسة ملايين طن و74 ألف طن للبلدين على التوالي في عام 2022 بأكمله.

وكشفت البيانات أن إجمالي صادرات الديزل الروسي إلى الدول الأفريقية بلغت نحو 0.5 مليون طن في مايو من 0.9 مليون طن في أبريل (نيسان). وتعد توغو وليبيا وتونس أكبر المستوردين.

وتظهر بيانات رفينيتيف أنه تم تحميل 325 ألف طن أخرى من الديزل الروسي في مايو من سفينة إلى أخرى بالقرب من ميناء كالاماتا اليوناني. ولم تكن الوجهات النهائية معروفة في الغالب، لكن التجار قالوا إنهم يتوقعون أن تكون في آسيا أو الشرق الأوسط.

دبي تضيف 900 ميغاواط من الطاقة النظيفة لـ270 ألف مسكن

الشرق الأوسط

دشنت دبي المرحلة الخامسة من «مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية»، الذي ستصل قدرته الإنتاجية إلى 5 آلاف ميغاواط بحلول عام 2030، وذلك باستثمارات تبلغ 50 مليار درهم (13.6 مليار دولار)، وسيسهم في خفض أكثر من 6.5 مليون طن من الانبعاثات الكربونية سنوياً، حيث ستوفر هذه المرحلة، وتصل قدرتها إلى 900 ميغاواط، وفق نموذج المُنتِج المُستقِل للطاقة، إمدادات الطاقة النظيفة لنحو 270 ألف مسكن في إمارة دبي، وتسهم في خفض 1.18 مليون طن من انبعاثات الكربون سنوياً.

تنويع مصادر الطاقة

وأكد الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي أن بلاده تبادر دائماً لتكون في مقدمة دول العالم الساعية إلى صناعة مستقبل أكثر استدامة للبشرية، من خلال الاستمرار في تنويع مصادر الطاقة مع التوسع في الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة.

وأضاف الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم: «نريد لدبي أن تكون القدوة في إرساء أسس الاقتصاد الأخضر، وأن تؤكد مكانتها بين أكثر مدن العالم استدامة، ونقدر إسهامات القطاع الخاص كشريك مؤثر في مسيرة تستهدف تقديم نموذج تنموي يوازن بين احتياجات الحاضر وطموحات المستقبل، وتضع ترسيخ مفاهيم وممارسات الاستدامة في مقدمة أهدافها بأفكار مبتكرة وأساليب مبدعة تضمن الخير للجميع».

أدنى سعر تنافسي

وجرى تنفيذ المشروع وفق نموذج المُنتِج المُستقِل للطاقة عبر شركة «شعاع للطاقة 3» من خلال الشراكة بين «هيئة كهرباء ومياه دبي» و«تحالف أكوا باور» و«مؤسسة الخليج للاستثمار

»، بينما حققت الهيئة إنجازاً عالمياً بحصولها على أدنى سعر تنافسي عالمي بلغ 1.6953 سنت دولار أميركي للكيلوواط/ ساعة لهذه المرحلة، وقد بلغت استثمارات المشروع ملياري درهم (544 مليون دولار). من جهته قال سعيد الطاير، العضو المنتدب الرئيس التنفيذي لـ«هيئة كهرباء ومياه دبي»: «نعمل جاهدين لتعزيز الاستدامة والتحول نحو اقتصاد أخضر مستدام لزيادة نسبة الطاقة المتجددة والنظيفة ضمن مزيج الطاقة في دبي، تحقيقاً لـ(استراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050)، و(استراتيجية الحياد الكربوني لإمارة دبي 2050)، لتوفير 100 في المائة من القدرة الإنتاجية للطاقة من مصادر الطاقة النظيفة بحلول عام 2050».

تقنيات الألواح الشمسية الثنائية

إلى ذلك قال محمد أبونيان، مؤسس ورئيس مجلس إدارة «شركة أكوا باور»: «لطالما كان هدفنا من مشروع (شعاع للطاقة 3) تحقيق أعلى المعايير التقنية والتشغيلية في كل خطوة نقوم بها، وتم تحقيق رقم قياسي لأقل تعرفة للطاقة الشمسية على مستوى العالم في عام 2020، كما تم استخدام تقنيات الألواح الشمسية ثنائية الوجه المتقدمة وروبوتات التنظيف الأوتوماتيكية». وتعاونت «أكوا باور» مع «هيئة كهرباء ومياه دبي» على تنفيذ مراحل سابقة لمشروع «مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية». وتم إطلاق المرحلة الثانية من الطاقة الكهروضوئية بقدرة 200 ميغاواط من مجمع الطاقة الشمسية التي طورتها «أكوا باور» في مارس (آذار) 2017. وقام التحالف بقيادة «هيئة كهرباء ومياه دبي» و«أكوا باور» بتأسيس شركة «مشروع نور للطاقة 1» لتصميم وبناء وتشغيل المرحلة الرابعة بقدرة 950 ميغاواط.

الذكاء الاصطناعي

من جانبه، قال إبراهيم القاضي، الرئيس التنفيذي لـ«مؤسسة الخليج للاستثمار»: «يعتبر مشروع المرحلة الخامسة من (مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية) بنظام المنتج المستقل أحد الاستثمارات النوعية التي تتماشى مع (استراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050)». وتُعدّ المرحلة الخامسة من أوائل المشاريع في الشرق الأوسط التي تستخدم الذكاء الاصطناعي في شكل «منهجية تنظيف روبوتية متقدمة» لتشغيل وصيانة الألواح الكهروضوئية. وتبلغ المساحة الإجمالية للمرحلة الخامسة 10 كيلومترات مربعة تقريباً، أي نصف المساحة الإجمالية للمرحلة الثالثة بقدرة 800 ميغاواط، وتم الانتهاء من المرحلة الخامسة قبل الموعد المحدد (يونيو «حزيران» 2023 بدلاً من ديسمبر «كانون الأول» 2023) رغم التنفيذ أثناء تفشي جائحة «كوفيد - 19».

أهداف الخفض الطوعي السعودي.. وهل تتحرر سوق النفط من قبضة المضاربين

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة، الدكتور أنس الحجي، إن الخفض الطوعي السعودي أسهم في منع تفاقم تراجع أسعار النفط العالمية بشكل أكبر مما تشهده الأسواق في الوقت الحالي.

وأوضح الحجي، خلال حلقة من برنامج «أنسيات الطاقة»، قدّمها بعنوان «ما دور إيران في أسواق النفط العالمية؟»، في مساحات «تويتر»، أن المملكة قررت تخفيضًا إضافيًا طوعيًا بمقدار مليون برميل يوميًا لشهر يوليو/تموز (2023)، أي الشهر المقبل، ومع ذلك انخفضت أسعار النفط.

وأضاف: «كما ذكرتُ سابقًا، أثار هذا السخرية والتندر من جانب بعض التجّار والإعلاميين وغيرهم، خاصة في وسائل التواصل الاجتماعي، ولكن كل هؤلاء لم ينتبهوا إلى أمر مهم أكرره الآن، وهو أنه إذا لم يُعلن الخفض الطوعي السعودي، كانت الأسعار ستنخفض بشكل أكبر، وهو ما يراه كل الخبراء».

وتابع: «كانت الأسعار ستنخفض أكثر مما هي عليه بحدود 4 أو 5 دولارات، إذ إن النظر فقط إلى الزيادة يعدّ خطأ، لأن الخفض الطوعي السعودي -على الأقلّ- منع تراجع خام برنت إلى الستينيات».

لماذا انخفضت أسعار النفط؟

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن أسعار النفط انخفضت مؤخرًا لعدّة أسباب، من بينها أن نمو الطلب على النفط جاء أقلّ مما كان متوقعًا، كما أن استهلاك الصين من النفط كان أقلّ من المتوقع، وهناك زيادة في المخزونات.

وتطرّق الحجي إلى دور المخزون في تحرُّك أسعار النفط، قائلًا، إن المخزون -في النهاية- هو صافي تغيرات الطلب والعرض، فإذا انخفض الطلب على النفط يزيد المخزون، وزيادة المعروض من النفط أكثر من الطلب تزيد المخزون.

وأضاف: «المخزون يعبّر عن الطلب والعرض في هذه الحالة، ومن ثم يؤثّر في الأسعار، لأنه في النهاية هو خلاصة الطلب والعرض، بالإضافة إلى المضاربات، لا سيما أن مجموعة كبيرة من المحللين الاقتصاديين يعتقدون أن أغلب دول العالم سيعاني ركودًا اقتصاديًا في 2023، ونحن ما زلنا ننتظر البيانات لنرى ما سيحصل».

ولفت إلى أن هناك ركودًا اقتصاديًا في بعض الدول الأوروبية، منها ألمانيا، ولكن لا أحد يدري ما سيحدث في الولايات المتحدة بالذات، أمّا بشأن ما يجري في الصين، فما زال الأمر ضبابيًا بشكل كبير، لذلك ما زال الجميع في انتظار البيانات.

وأوضح أن انخفاض الأسعار، رغم قرار الخفض الطوعي السعودي، كان بسيطًا جدًا مقارنة بما كانت عليه، إذ لولا هذا التخفيض كانت الأسعار ستتراجع بشكل أكبر، بسبب الزيادة الكبيرة في المخزونات العالمية، سواء في الولايات المتحدة أو على المستوى العالمي.

وتابع: «بالإضافة إلى ذلك، هناك انخفاض في نمو الطلب العالمي على النفط، وألفت النظر هنا إلى أنني ذكرت (انخفاض نمو الطلب) ولم أذكر (انخفاض الطلب)، لأن الطلب دون أيّ ركود اقتصادي في هذا العام سينمو، والطلب العالمي على النفط سيصل لأعلى مستوى له في التاريخ خلال الربع الرابع لهذا العام».

ولكن، وفق الحجي، إذا حدث ركود اقتصادي، ستتغير الأمور، فمن أهم نتائج الركود الاقتصادي أن كل النمو المتوقع يتلاشى، وقد يكون هناك بعض الانخفاض في الطلب على النفط مقارنة بالعام الماضي، ولكن هذا النمو أو هذا الانخفاض لن يتجاوز 400 ألف برميل مقارنة بالعام الماضي، ولكن هذا الفارق سيؤثّر بشكل كبير في الأسعار، وواضح تمامًا في هذا السيناريو أن دول أوبك ستخفض الإنتاج بشكل كبير مجددًا.

مرونة قرارات التخفيض

يقول الدكتور أنس الحجي، إن الخفض الطوعي السعودي الإضافي، المتمثل في مليون برميل خلال شهر يوليو/تموز المقبل، يأتي بعد قرارات أخرى بالتخفيض، لذلك هناك حاجة إلى توضيحها بشكل مفصّل.

وأضاف: «هنا أريد أن أوضح أمرين، الأول أنه هناك تخفيض أُقِرَّ من جانب تحالف أوبك+ في 5 أكتوبر/تشرين الأول 2022، بمقدار مليوني برميل يوميًا، وهذا التخفيض كان في البداية حتى نهاية العام الجاري 2023، ثم اتُّفِقَ على إقراره حتى نهاية 2024».

والهدف من هذا التخفيض، بحسب الحجي، إداري بحت، أي إنه ليس بالضرورة استمرار هذا التخفيض حتى ذلك الوقت، إذ إن منظمة أوبك وتحالف أوبك+ يتّسمان بالمرونة، بحيث أنه إذا تطلّب الأمر أن يزيد الإنتاج ستزيد الإنتاج رغم وجود هذه القرارات.

وتابع: «لذلك فإن تمديد القرار هدفه تمديد الإطار القانوني لكي يتعاملوا معه بسهولة، لأنه لو أنهوه، فهذا يعني أنهم سيبدؤون من جديد، وسيبدؤون المفاوضات من جديد، وسيبدؤون كل شيء من جديد، فتمديده هو فقط فكرة إدارية».

وفيما يخص الخفض الطوعي، قال الحجي، إن هناك تخفيضًا طوعيًا لبعض الدول في شهر مارس/آذار الماضي، ومنه الخفض الطوعي السعودي البالغ 500 ألف برميل يوميًا، بالإضافة إلى خفض طوعي من جانب روسيا وبعض دول الخليج، مثل الإمارات والكويت.

ويوضح الإنفوغرافيك التالي، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، مقدار الخفض الطوعي من جانب 9 من دول أوبك+، المُعلن في مارس/آذار الماضي 2023:

ولفت الحجي إلى أن هذا الخفض الطوعي أيضًا مُدِّدَ حتى نهاية عام 2023، مضيفًا: «سبق أن ذكرت أن قرار تمديد الخفض الطوعي السعودي البالغ 500 ألف برميل يوميًا إلى نهاية 2024 يعني بالضرورة التعويض عن زيادة الإنتاج الإماراتي والدول الأخرى في عام 2024، لأنهم قرروا أيضًا تغيير شهر الأساس للحساب، وهذا يعني زيادة حصة الإمارات في عام 2024».

وأشار إلى أن هناك مجالًا للدول التي لا تخضع للحصص الإنتاجية، مثل نيجيريا وليبيا وإيران، أن تزيد إنتاجها، ومن ثم فإن زيادة إنتاج هذه الدول في عام 2024 لن يؤثّر في الأسعار، لأن الخفض الطوعي السعودي مستمر، بصفته تعويضًا عنها.

السيطرة على أسواق النفط

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن إعلان الخفض الطوعي السعودي بمقدار مليون برميل يوميًا خلال شهر يوليو/تموز، والذي يمكن تجديده، لا يتعلق بانخفاض نمو الطلب على النفط أو بالأسعار، بل بإعادة المياه لمجاريها، بحيث تسيطر السعودية على مجريات الأمور في أسواق النفط بدلًا من المضاربين ووسائل الإعلام المغرضة.

وأوضح أن هذا هو الهدف الرئيس، لأن التخفيض الهدف منه في النهاية هو رفع الأسعار المستقبلية في الشهر الأول، بحيث تكون منخفضة في الأشهر التالية، فإذا كانت الأسعار مرتفعة الآن ومنخفضة فيما بعد هذا لا يشجع على الاستثمار في التخزين.

وأضاف الحجي أن من يملك مخزونًا سيريد التخلص منه، لأن الأسعار الآن مرتفعة، بينما إذا حافظ عليه سيخسر، ومن ثم ستنخفض المخزونات، وهذا ما يهدف إليه الخفض الطوعي السعودي، لأن تخفيض المخزونات سيؤدي في النهاية لرفع الأسعار.

الأمر الآخر، وفق الحجي، أن هذا المنحنى، بحيث يكون مرتفعًا في البداية وينخفض فيما بعد في الأشهر القادمة، يجب أن يستمر، ومن ثم على المملكة ألّا تخبر السوق بما ستقوم به لشهر أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول وما بعده.

وتابع: «يمكن أن تأتي السعودية في نهاية أو في منتصف يوليو/تموز، وتعلن أنها ستستمر في التخفيض لشهر أغسطس/آب مثلًا، وهذا سيستمر في جعل منحنى الأسعار المستقبلية بالشكل الذي ذكرته، مرتفعًا في البداية، ومنخفضًا في الأشهر التالية».

وعـن قـدرة المملكة على الاسـتمرار في هذه السياسـة بوجه إعلام ضخم مموّل بشـكل هائل ومضاربين يتعاملون يوميًا بمئات الملايين من الدولارات، قال الحجي: «لنرى ما سيحدث خلال الأيام القادمة»، موضحًا أن الأمل في أن تنجح هذه السياسة وترتفع الأسعار.

ولكنه لفت، في الوقت نفسه، إلى إشكالية أن الصين ستسحب من المخزون الإستراتيجي، ومن ثم ستمنع ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير، إذ سترتفع الأسعار عما هي عليه حاليًا، ولكن ليس كثيرًا، بسبب استعمال الصين مخزونَها الإستراتيجي.

أكوا باور السعودية توقع عقد مشروع طاقة شمسية في أوزبكستان

الطاقة

وقّعت شركة أكوا باور السعودية، المتخصصة في تشغيل محطات المياه وتوليد الطاقة المتجددة والنظيفة، والهيدروجين الأخضر على مستوى العالم، عقد الهندسة والمشتريات والبناء لمشروع طشقند للطاقة الشمسية في أوزبكستان.

وأعلنت الشركة السعودية، اليوم الأحد 18 يونيو/حزيران (2023)، توقيعها العقد الجديد مع شركة «إنرجي تشاينا إنترناشيونال»، لمشروع طشقند للطاقة الشمسية في العاصمة الأوزبكية طشقند، وفق بيان حصلت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

يشار إلى أن اتفاقية شراء الطاقة الخاصة بالمشروع كانت قد وُقِّعت في مارس/آذار الماضي (2023) بين شركة أكوا باور السعودية وشبكة الكهرباء الوطنية في أوزبكستان ووزارة الاستثمار والصناعة والتجارة.

الطاقة الشمسية في أوزبكستان

من المقرر أن يؤدي مشروع الطاقة الشمسية الجديد في أوزبكستان، الذي تنفّذه شركة أكوا باور السعودية، أهداف الدولة الطموحة للتحول إلى اقتصاد منخفض الكربون، بالإضافة إلى تنويع مصادر الطاقة.

ومثّل الشركة السعودية في توقيع العقد، نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب رعد السعدي، بينما مثّل شركة إنرجي تشاينا إنترناشيونال، رئيس مجلس إدارتها ليو زي شيانغ.

جاء ذلك خلال اجتماع رفيع المستوى بين شركتي أكوا باور وإنرجي تشاينا، في الرياض بالمملكة العربية السعودية، ضمن الشراكة المستمرة بينهما، وفق البيان الذي اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

ومن المقرر أن يوفر مشروع طشقند للطاقة الشمسية في أوزبكستان طاقة نظيفة ومستدامة للدولة، وذلك ضمن التزام الطرفين بتطوير حلول الطاقة المستدامة.

أكوا باور في أوزبكستان

في 19 مايو/أيار الماضي 2023، أعلنت شركة أكوا باور السعودية أنها انضمت إلى نظيرتها الإماراتية «مصدر»، في توقيع صفقات جديدة، للتوسع بمشروعات الطاقة المتجددة وإنتاج الهيدروجين في دولة أوزبكستان.

ووقّعت الشركة السعودية، التي تعدّ المطوّر والمستثمر والمشغّل الرائد بمجال توليد الطاقة وتحلية المياه ومحطات الهيدروجين الخضراء حول العالم، اتفاقيتين بارزتين مع حكومة أوزبكستان، خلال الاجتماع السنوي للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية 2023.

ومن المتوقع أن تعزّز صفقات أكوا باور السعودية توجهات أوزبكستان لتحقيق هدفها المناخي، المتمثل في خفض حدّة الكربون بنسبة 35٪ من قطاع الطاقة بحلول عام 2030، وفق بيان حصلت منصة الطاقة على نسخة منه.

وتتضمّن أول اتفاقية شراكة رائدة مع الشركة الوطنية القابضة للكيماويات «أوزكيميوسانوات»، المملوكة للحكومة الأوزبكية، لإزالة الكربون من قطاع الكيماويات، عبر مشروعات متقدمة تعتمد حلول الهيدروجين الأخضر المبتكرة.

بينما تتضمن الاتفاقية الثانية تمويل مشروع «كاراتو» لطاقة الرياح -»نوكوس» سابقًا- بإجمالي استثمارات 120 مليون دولار، إذ ستكون الشبكة الكهربائية الوطنية في أوزبكستان، المشتري الحصري لكهرباء المشروع لمدة 25 عامًا.

شارت إندستريز: نتفاوض مع 5 دول عربية بشأن مشروعات هيدروجين

الطاقة

أكد المدير العالمي لقطاع الهيدروجين بشركة شارت إندستريز Chart industries عضو مجلس الهيدرجين العالمي، المهندس صلاح مهدي، أن الهيدروجين الأخضر في المنطقة العربية سيشهد مستقبلًا واعدًا خلال الأعوام القليلة المقبلة؛ نظرًا لما تتمتع به من إمكانات مذهلة، تتمثل في الموارد والخبرة والبنية التحتية، فضلًا عن موقعها الجغرافي المتميز.

وقال مهدي -خلال حوار أجرته معه منصة الطاقة المتخصصة-، إن شركة شارت إندستريز منخرطة -حاليًا- في مناقشات تتعلق بالعديد من دراسات ومشروعات الهيدروجين في العديد من البلدان داخل المنطقة، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر وسلطنة عمان والمغرب.

وأضاف مهدي أن المنطقة العربية على أهبة الاستعداد لتولّي دور مركزي في دفع عملية تحول الطاقة نحو نظام أكثر نظافة واستدامة.

وتحدّث المهندس صلاح مهدي، في حواره مع منصة الطاقة، عن واقع صناعة الهيدروجين الأخضر في المنطقة العربية، وأهم التحديات التي تواجه التوسع في هذا المجال.. وإلى نصّ الحوار:

ما أهم أهداف ومشروعات شركة شارت إندستريز في قطاع الهيدروجين؟

نحن منظمة عالمية تضم أكثر من 10 آلاف موظف، يعملون بأكثر من 115 موقعًا حول العالم، ولدينا أصول مثبتة في 169 دولة.

وكرّست شارت إندستريز جهودها على مرّ السنين لتقديم دعم استثنائي لعملائها في مختلف القطاعات، بما في ذلك النفط والغاز والطاقة والمياه والتعدين والطاقة المتجددة.

كما أن الشركة مختصة في صناعة الهيدروجين، ولها قرن من الخبرة في هذا القطاع، إذ كانت في طليعة التطورات التي حدثت في هذا المجال، بدءًا من الهيدروجين الرمادي وحتى الآن مع الهيدروجين الأخضر.

وقطعت الشركة خطوات مهمة -خلال الأعوام الأخيرة- في التوسع في مجال الهيدروجين الأخضر.

ونحن نفخر بدعم عملائنا بأحدث تقنيات الهيدروجين لدينا، والتي تخدم تطبيقات الهيدروجين الغازي والسائل المختلفة، وهذا يسمح لنا بالمساهمة بدرجة كبيرة في دعم عملية تحول الطاقة.

ويكمن أحد إنجازاتنا الرئيسة في الدعم الناجح الذي قدّمناه للعديد من المشروعات الرائدة في قطاع الهيدروجين.

وتشمل الأمثلة الجديرة بالذكر أول مشروع للصلب الأخضر في العالم بالسويد، وأول مصنع للوقود الإلكتروني (الاصطناعي) في العالم بدولة تشيلي، وأكبر محطة للتزود بالوقود بالهيدروجين في العالم بالصين، وأكبر مشروع هيدروجين أخضر في أوروبا بهولندا.

وتتجاوز هذه المشروعات القطاعات والبلدان المختلفة، مما يؤكد التزامنا الراسخ بتطوير تكنولوجيا الهيدروجين على نطاق عالمي، مع دعم التحول العالمي للطاقة بشكل نشط.

ونحن نفخر بتاريخنا وخبرتنا والتأثير الذي أحدثناه في قطاع الهيدروجين، وسنواصل التركيز على التقنيات والابتكار لتمكين العالم من التحرك نحو مستقبل أكثر استدامة وكفاءة في استعمال الطاقة.

ما هي أهم الدول التي تهدف شارت إندستريز إلى التعاون معها بمجال الهيدروجين الأخضر في المنطقة العربية؟ ولماذا؟

تتمتع العديد من دول المنطقة بموقع إستراتيجي مهم ومزايا كبيرة تمكنها من التفوق بسوق الهيدروجين.

وتتصدر قائمة الدول المُؤهلة للريادة بمجال الهيدروجين الأخضر في المنطقة العربية، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر وعمان والمغرب والجزائر وقطر، نظرًا لما تتمتع به من إمكانات هائلة تمنحها مميزات للمشاركة بنشاط في هذا السوق.

وتمتلك كل دولة من هذه الدول مزايا فريدة تتمثل في الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي والبنية التحتية الحالية والخبرة في قطاع الطاقة.

وهذه المميزات الفريدة تضعها في وضع جيد للمساهمة بشكل مختلف في سوق الهيدروجين وتعزيز نموها وهيمنتها في اقتصاد الهيدروجين العالمي.

هل بدأتم في إجراء محادثات مع هذه الدول؟

نحن فخورون بحضورنا طويل الأمد وبصمتنا القوية في الخليج العربي وشمال أفريقيا.

وعلى مدار عدّة عقود، أرسينا أسسًا قوية في هذه المناطق، مما مكّننا من تنمية علاقات عميقة مع أصحاب المصلحة الرؤساء في مختلف البلدان، كما وضعَنا هذا الحضور الواسع والتاريخ الغني في وضع جيد للشروع بالمرحلة التالية من رحلتنا بدعم تحول الطاقة.

ونحن منخرطون في مناقشات تتعلق بالعديد من دراسات ومشروعات الهيدروجين في العديد من البلدان داخل المنطقة، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر وعمان والمغرب.

بالإضافة إلى ذلك، نتوقع مشاركة دول أخرى مثل الجزائر وقطر في المستقبل القريب، إذ تمتلك كل من هذه الدول مزايا فريدة وخصائص مميزة يمكن أن تسهم بشكل مختلف في سوق الهيدروجين. وبالاعتماد على خبرتنا بمثابة مزوّدي تكنولوجيا الهيدروجين، فنحن مجهّزون بأحدث الحلول القادرة على دعم مجموعة واسعة من المشروعات المحتملة في هذه البلدان، سواء كان الأمر يتعلق بإنشاء خطوط أنابيب الهيدروجين، أو إنتاج الأمونيا الخضراء، أو استعمال الهيدروجين السائل، أو تطوير محطات التزود بالوقود بالهيدروجين، أو إنتاج الميثانول الأخضر، أو تطوير الوقود الإلكتروني.

وتمتلك شركة شارت إندستريز Chart industries مجموعة واسعة من التقنيات المتطورة التي يمكن أن تسهم بشكل فعّال في تقدّم هذه المشروعات وتطورها.

كيف ترى مستقبل المنطقة العربية في مجال الهيدروجين الأخضر، وهل هي مؤهلة لقيادة هذا القطاع؟ بالاعتماد على أهميتها التاريخية كونها لاعبًا رئيسًا في سوق الطاقة العالمية، لا سيما في صناعة النفط والغاز، تمتلك هذه المنطقة إمكانات هائلة للحفاظ على مكانتها المؤثرة في مشهد الطاقة النظيفة المتطور، وتحديدًا داخل اقتصاد الهيدروجين العالمي.

وفي ظل وفرة الموارد الطبيعية الموجودة تحت تصرّفها وقربها الإستراتيجي من أوروبا، وهي واحدة من أكبر الأسواق، فإن المنطقة في وضع جيد للظهور بمثابة لاعب رئيس ومؤثّر في هذا القطاع المزدهر.

والمنطقة العربية على أهبة الاستعداد لتولّي دور مركزي في دفع التحول نحو نظام طاقة أنظف وأكثر استدامة.

شكراً